

الحوادث الملاحية بالبحر الأحمر
وأثرها على الأمن القومي المصري

رسالة مقدمة من الطالب
تامر طه رياض محمد الشيخ
ليسانس الحقوق وبكالوريوس الشرطة – أكاديمية الشرطة ١٩٩٤
ماجستير العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
جامعة عين شمس ٢٠٠٤

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

صفحة الموافقة على الرسالة

الحوادث الملاحية بالبحر الأحمر
وأثرها على الأمن القومي المصري

رسالة مقدمة من الطالب
تامر طه رياض محمد الشيخ
ليسانس الحقوق وبكالوريوس الشرطة – أكاديمية الشرطة ١٩٩٤
ماجستير العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
جامعة عين شمس ٢٠٠٤

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

التوقيع

اللجنة:

د. أ.د/ فيصل زكي عبد الواحد
أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – كلية الحقوق

د. أ.د/ محمود محمد خلف
مستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا

د. أ.د/ السيد عيد نايل
أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق
جامعة عين شمس

٢٠١١

الحوادث الملاحية بالبحر الأحمر
وأثرها على الأمن القومي المصري

رسالة مقدمة من الطالب
تامر طه رياض محمد الشيخ
ليسانس الحقوق وبكالوريوس الشرطة – أكاديمية الشرطة ١٩٩٤
ماجستير العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
جامعة عين شمس ٢٠٠٤

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

د. أ.د/ السيد عيد نايل
أستاذ القانون المدني وعميد كلية الحقوق
جامعة عين شمس

د. نواء د./ عبد الصمد سكر
أستاذ القانون الدولي
خبير البحوث والدراسات الأمنية بوزارة الداخلية القطرية
عضو هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة

ختم الإجازة
أجيزت الرسالة بتاريخ: / / ٢٠١١م
موافقة مجلس المعهد

موافقة الجامعة

/ / ٢٠١١م

/ / ٢٠١١م

أَب بَب

(ط ت تُظف ف فقف)

ω

[سورة فاطر: آية ١٢]

الإهداء

إلى والدي العزيز وقدوتي في حياتي

ووالدتي الغالية الحنونة

وزوجتي المكافحة الجميلة

وأولادي الأعزاء وقرّة عيني

أهدي لكم هذه الرسالة

مع خالص حبي وتقديري

شكر وتقدير

تشرفت خلال إعدادي لهذه الدراسة أن أعمل في محراب الأستاذ الدكتور/ السيد عيد نايل أستاذ القانون المدني، عميد كلية الحقوق جامعة عين شمس (سابقًا)، مدير مركز التعليم المفتوح، والذي أسدى لي النصح والإرشاد لإكمال هذا العمل على أحسن وجه .

* كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان للواء دكتور/ عبد الصمد السكر أستاذ القانون الدولي خبير البحوث والدراسات الأمنية بوزارة الداخلية القطرية، عضو هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة. والى قدم لي العديد من المساعدات لإتمام متن هذه الرسالة وإخراجها على النحو اللازم .

* كما أتوجه بعظيم الشكر للواء دكتور/ محمود خلف ... المحلل العسكري والخبير الاستراتيجي بأكاديمية ناصر العسكرية والذي ساهم بفكره المستنير في وضع سبل استراتيجية الأمن القومي المصري واستلهمت من فكره العديد من النقاط الهامة في هذا البحث.

* كما أتوجه بجزيل التقدير للواء أ.ح دكتور بحري/ يسري قنديل ... الخبير البحري والمحلل العسكري والاستراتيجي بكلية القادة والأركان والذي ساهم في إعداد الاستراتيجية العسكرية البحرية لتأمين الملاحة البحرية في البحر الأحمر، والذي ساعدني بخبرته المستنيرة في وضع محاور هذا العمل.

* كما أوجه الشكر إلى كل من ساعد أو ساهم في إعداد هذا العمل وساعدني في ظهوره إلى النور وعلى الوجه اللائق.

* أدعو من الله أن أكون قد وفقت في جمع تلك المادة العلمية وإضافة جديد من الأفكار والمقترحات في بحر العلم الذي نستلهم منه أعمالنا وأفكارنا ونُشبع به طموحاتنا.

(ج ج د ي د ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ)

صدق الله العظيم

[البقرة:

[٣٢

المستخلص

- يهدف هذا البحث إلى بيان الخطورة الداهية المترتبة بالملاحة البحرية في البحر الأحمر نتيجة الحوادث الملاحية بجميع أنواعها وأثر ذلك وخطورته على الأمن القومي المصري.
- حيث قام الباحث بإعداد بحث تناول فيه طبيعة البحر الأحمر ومميزاته وأهميته الاستراتيجية، وثرواته وأهميته الاقتصادية والأبعاد السياسية المرتبطة بالدول المطلة عليه ومدى تأثير ذلك على الأمن القومي المصري والعربي.
- انتقل عقب ذلك الباحث إلى بيان ماهية الحوادث الملاحية بجميع أنواعها وأسبابها وأثرها البيئي والاقتصادي والسياسي على الدول المطلة على البحر الأحمر، وأبرز خلال ذلك الخطر الناجم عن القرصنة البحرية والتي ظهرت على سطح الساحة خلال الأونة الأخيرة ومخاطرها على الأمن العربي بصفة عامة والأمن القومي المصري بصفة خاصة.
- أوضح الباحث خلال تناوله للحوادث الملاحية أوجه القصور وانعدام التعاون بين الدول المطلة على البحر الأحمر لمجابهة الكوارث البحرية بكافة أشكالها وكذلك عدم التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة بجمهورية مصر العربية والمختصة بتأمين الملاحة البحرية في البحر الأحمر، وسبل مكافحة الحوادث الملاحية.
- وقد تناول الباحث بعض المقترحات للتنسيق بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر لمكافحة تلك الحوادث وكذلك استعرض بعض المقترحات بشأن التنسيق الداخلي لأجهزة الدولة المعنية لمكافحة الحوادث البحرية وحماية أمن الملاحة البحرية بالبحر الأحمر.
- تطرق عقب ذلك الباحث لأهمية الأمن القومي المصري للبحر الأحمر والقيمة الاستراتيجية له وسبل الحفاظ عليه وأهمية الأمن القومي العربي، وعلاقة البحر الأحمر في الخلافات القائمة بين الدول المطلة عليه والمشاكل المترتبة على انقسام مصالح تلك الدول فيما بينها وبين دول أجنبية

أخرى.

- كما أشار الباحث إلى أهمية وضع استراتيجية عربية تهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول العربية من خلال حل الخلافات السياسية وتنفيذ إتفاقيات التعاون الاقتصادي والبيئي والعسكري.

- مع اقتراح وضع استراتيجية عربية متكاملة تهدف إلى حماية أمن البحر الأحمر لأنه في حالة عدم الحفاظ على أمنه فإن ذلك سوف يُعد بمثابة الدعوة الصريحة للتدخل الأجنبي في المنطقة وتدويل البحر الأحمر.

- انتهى البحث إلى شرح مُقترح لتصور كيفية حماية الأمن القومي المصري بالبحر الأحمر ودوره في حالة تطبيقه وتعاون الدول العربية المُطلّة على البحر الأحمر في حماية الأمن القومي العربي وكيفية التعاون بين الدول العربية بوجهٍ عام وأجهزة الدولة المختلفة بوجهٍ خاص في حماية البحر الأحمر من الحوادث الملاحية.

الملخص

- تقع جمهورية مصر العربية في موقع استراتيجي في الركن الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية وتربط قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وتطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ويوجد بها خليج السويس والذي تمر به قناة السويس التي تعد من أهم الممرات المائية في العالم نظراً لقيامها بربط دول أوروبا ودول حوض البحر المتوسط بدول أفريقيا وآسيا كذا الدول المطلة على البحر الأحمر.
- ويعتبر البحر الأحمر من أهم المناطق الحيوية بجمهورية مصر العربية لما يوجد به من مدن ساحلية هامة مثل مدينة الغردقة وسفاجا ومرسى علم وشرم الشيخ ومدينة العين السخنة والمنتجعات السياحية برأس سدر والمحميات الطبيعية برأس محمد ورأس غارب ومدينة السويس هذا بالإضافة ميناء العين السخنة الذي يُعد عصب التجارة البحرية بجمهورية مصر العربية وأخيراً يُعد خليج السويس من أهم المناطق الحيوية لاستخراج البترول خاصة منطقة أبو رديس وأبو زنيمة.
- ويتحكم البحر الأحمر في مداخل ومخارج البحر المتوسط والخليج العربي إذ أن أي تحرك في البحر المتوسط ينتهي إلى البحر الأحمر عبر قناة السويس؛ كما أن أي تحرك في الخليج العربي ينتهي إلى البحر الأحمر عبر مضيق هرمز؛ وخليج عُمان؛ والمحيط الهندي؛ وخليج عدن؛ وباب المندب؛ ويعتبر البحر الأحمر طريق الاتصال بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي ٠٠٠ (كما أن تجاهل ما يؤثر على البحر الأحمر من صراعات إقليمية) أو تواجد أجنبي يُعتبر خطأ جسيماً حيث يؤثر ما يدور على المستوى المحلي والإقليمي والدولي على الأمن القومي؛ وارتباطه بمنطقة الصراع العربي/الإسرائيلي والمحيط الهندي والخليج العربي؛ فإن التهديدات والصراعات التي تتعرض لها تلك المنطقة تؤثر بشكل مباشر على أمنه.
- وإذا نظرنا إلى حوض البحر الأحمر نجد أنه كان ولا يزال يزخر بالصراعات والأزمات التي لا يرتبط الكثير منها بالضرورة بالبحر الأحمر ذاته كمياه أو كمر ملاحية؛ بقدر ارتباطه بمصادر واختلالات هيكلية في البيئة الداخلية لمجتمعات الدول؛ وبخاصة الأكثر فقراً: " طلومال – جيبوتي – إريتريا – السودان" والذي يهجم القوى الغربية الكبرى في إدارتها

لأزمات حوض البحر الأحمر هو أن توظف تلك الأزمات لتحقيق هدفين هامين؛ الأول: يتمثل في الحيلولة دون انفجار الموقف الإقليمي حول البحر برمته في موجة عدم استقرار عارمة تهدد المصالح البترولية للغرب؛ وأما الثاني: يتمثل في أن تجد الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية موطيء قدم راسخة لها حتى تراقب وتحمي وقصم وتؤنظ رق ملاحه إمدادات البترول في البحر الأحمر عبر المضائق والممرات وخاصة في ظل مشكلة جنوب السودان والتوتر في العلاقات بين مصر والسودان؛ والصراع الإريتري/ الإثيوبي والحرب الأهلية في الصومال منذ عام ١٩٨٨م.

- ويظل للدول الكبرى مصالحها وأطماعها في المنطقة والتي تتعارض مع مصالح وأهداف الدول العربية المطللة على البحر الأحمر؛ وقد تسابقت هذه الدول ليكون لها موطيء قدم به؛ فنجد إسرائيل في الشمال؛ وهي مرتبطة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعاون استراتيجي قوي وفرنسا وتواجدها في جيبوتي والإتحاد السوفيتي سابقا في إثيوبيا واليمن الجنوبي قبل وحدتها مع اليمن الشمالي.
- وإذا كانت أزمات البحر الأحمر تعود في أغلبها إلى أسباب داخلية لا ترتبط بالبحر الأحمر وأمنه كمجرى ملاحى بصورة مباشرة؛ فإن خريطة أزمات المنطقة لا تكتمل بغير الإشارة إلى أزمات الصراع العربي/ الإسرائيلي؛ وبخاصة المرتبطة منها بالملاحه في خليج العقبة والبحر الأحمر؛ وما يحويه من مضائق وممرات بحرية بالبحر الأحمر والخليج العربي ليكونان معا أخطر وأعمق وأصعب صراعات المنطقة الشمالية للبحر الأحمر.
- إن الاهتمام الإسرائيلي بالبحر الأحمر، برغم أنها لا تملك من سوا حله إلا سبعة أميال فقط كان دائما يأتي على قمم أولويات إسرائيل بتواجدها في البحر الأحمر. سواء في زمن الحرب أو السلم بما يؤكد على ضرورة التعامل مع واقع الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر بشكل واضح خاصة في ظل سعيها في الوقت الحالي إلى شق مجرى ملاحى لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط بهدف تدمير قناة السويس والقضاء على أحد أهم المصادر الرئيسية للاقتصاد المصري.
- لذا تتأثر الأهمية الإقليمية لأمن البحر الأحمر في بعدها الاستراتيجي بارتباطها أساسا بظورات العلاقة العربية/ الإسرائيلية، ومدى إمكانية تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق

الأوسط، ولا زالت منطقة البحر الأحمر غير مستقرة أمنياً وتظل السياسة الإسرائيلية تلعب دورها من خلال استغلال علاقاتها الجيدة مع إريتريا وإثيوبيا.

• ويمثل البحر الأحمر أهدافاً ومصالح استراتيجية للدول الصناعية الكبرى والأوربية ودول شرق آسيا؛ كما يمثل أهمية اقتصادية بالدرجة الأولى لمصر؛ وقد زادت تلك الأهمية بإغلاق مصر مضيق "باب المندب" في وجه الملاحة الإسرائيلية في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م.

• وتظهر الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر في كونه أقصر الطرق الموصلة بين الدول الصناعية وبين الدول النامية المصدرة للمواد الخام والأولية؛ وهو الشريان الرئيسي لانسياح النفط من دول الخليج إلى أوروبا؛ فضلاً عن أنه أقصر الطرق لمروور منتجات الدول الصناعية إلى أسواقها التقليدية في آسيا وأفريقيا؛ وتبلغ المسافة من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب ٦٥٠٠ كم؛ بينما تصل المسافة بينهما عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى ١٩٠٠٠ كم أي ثلاثة أضعاف المسافة بالإضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها السفن خلال تلك الرحلة وتلف البضاعة المنقولة واستهلاك الطاقات والأموال.

• وترتبط أهمية البحر الأحمر كشريان بحري بقناة السويس كأحد أهم المرافق الإستراتيجية طر، وبالتالي يكون تعرض أمن البحر للخطر سواء في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل مؤثراً على قناة السويس كمرفق حيوي إستراتيجي. بما يعني ارتباط الأهمية القومية لأمن البحر الأحمر بالأمن القومي المصري والعربي ويضعاف من الأهمية الاقتصادية لمنطقة البحر الأحمر.

• ومن المعروف أن قناة السويس من أهم الموارد الاقتصادية لجمهورية مصر العربية حيث أنها توفر خلاً يُقدّر جوالي ٢ مليار دولار شهرياً من العملات الصعبة وذلك للحاجة الماسة من معظم دول العالم وخاصة أوروبا وآسيا وأفريقيا لنقل تجارتهم من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب بدلاً من طريق رأس الرجاء الصالح.

• إن أمن البحر الأحمر يدخل ضمن حسابات الأمن القومي لكل دولة من الدول المطلة عليه من منطلق أن أهمية البحر الأحمر وأمنه مسألة لا تنفصل عن الأمن العربي. فلا بد من وضع إستراتيجية عربية شاملة ومتكاملة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في إ

طار تحديد واضح للأهداف والمصالح الاستراتيجية للدول العربية بمنطقة البحر الأحمر؛ ويجب أن تراعى المتغيرات الدولية والإقليمية به حتى لا تتعارض مع المصالح والأهداف الدولية والإقليمية.

• **ولذلك** فإنه يجب العمل على سلامة الملاحة البحرية بالبحر الأحمر التي إذا ما تهددت فإنها تكون بمثابة الدعوة الصريحة للتدخل الأجنبي في المنطقة من أجل فرض الهيمنة والسيطرة التي تحقق مصالح أجنبية على حساب المصالح الأمنية العربية.

• ومن هنا تنشأ الخطورة المترتبة بالبحر الأحمر نظراً لأهميته الاقتصادية والسياسية لجمهورية مصر العربية وتزايد الأخطار التي قد تقع به نتيجة أفعال عمدية أو غير عمدية أو لظروف قهرية ومن أهم تلك المخاطر الحوادث الملاحية وما ينجم عنها من أضرار اقتصادية وبحرية وسياحية وسياسية وبيئية.

• والحوادث الملاحية عبارة عن تصادم بين السفن سواء كان عمدياً أو شبه عمدياً أو نتيجة الخطأ أو التصادم القهري نتيجة ظروف خارجة عن إرادة ربانة السفن وقد يكون نتيجة عدم صلاحية السفينة وغرقها أو ناتج عن شحطها بإحدى الجزر أو الاصطدام بالشعاب المرجانية ويترتب على تلك الحوادث الملاحية العديد من النتائج البيئية والبحرية ولكن فيما يتعلق بالبحر الأحمر وخليج السويس فهناك العديد من المخاطر التي قد تتعرض لها السفن أثناء عبورها قناة السويس من أهمها التعرض لأعمال تخريبية أو إرهابية أو عدائية من شأنها إغراق إحدى السفن وتسرب ما بها من مواد (نووية أو مشعة أو بيولوجية أو بترولية أو مواد أخرى ضارة) هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على ذلك من توقف مرور السفن بقناة السويس وما ينجم عن ذلك من أضرار اقتصادية بالغة.

• هذا بجانب الآثار السياسية المترتبة على العلاقات القائمة بين مصر ودولة صاحبة علم السفينة بالإضافة إلى ما ينجم عن ذلك من شائعات بكون قناة السويس مجرى ملاحى غير آمن للسفن العابرة به بالإضافة إلى الآثار البيئية الناجمة في حالة غرق سفينة محملة بمواد نووية أو بيولوجية أو مشعة أو مواد بترولية أو أي مواد ضارة أخرى مما ينتج عنه ضرب للسياحة المصرية بالمناطق الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج السويس بالإضافة إلى تدمير

البيئة البحرية وما تحتويه من ثروات سمكية ومعدنية وكذا تلف الشعاب المرجانية التي تعتمد عليها السياحة بنسبة ٧٠% من إجمالي عدد السائحين المترددين على المناطق الساحلية بالبلاد.

• وفي ظل الحروب والصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ونظرًا للدور البارز الذي تقوم به جمهورية مصر العربية في استقرار الأوضاع الداخلية للعديد من الدول العربية ونظرًا لتحقق العدائيات بأمن مصر واستقرارها وعلى علاقتها بالدول الخارجية سواء العربية أو الأوروبية وتربص الأعداء بها فمن المتوقع حدوث أى أعمال تخريبية بأي من السفن الحربية أو التجارية أو الناقلات العملاقة المارة عبر خليج السويس وذلك بهدف وقف الملاحة داخل قناة السويس وتدمير أحد مصادر الاقتصاد المصري والإضرار بالبيئة البحرية المصرية وأخيرًا التأثير على العلاقات الدولية بين مصر والدول المتعاملة معها.

• والصعوبات التي يواجهها المشرعون في الوقت الحالي تتبع من صعوبة الوصول إلى اتفاق شامل أو حتى شبه إجماع من قبل دول العالم حول مدى صلاحية الدول الشاطئية في حماية مياهها الإقليمية والسبب في ذلك يرجع إلى تغليب المصالح الاقتصادية والسياسية على المصالح الاستراتيجية للمجتمع الدولي.

• وفي الواقع وفي ظل غياب فعالية القانون الدولي فقد أخذت الدول على عاتقها مهمة سن القوانين التي تحمي بها بيئتها والتي تحول دون وقوع حوادث داخل مياهها الإقليمية.

• ويهدف هذا البحث بصفة عامة إلى الإشارة إلى الموقع الاستراتيجي لجمهورية مصر العربية وأهمية خليج السويس وحجم التجارة المنقولة عبر قناة السويس والعدائيات المحيطة بها والحوادث المتوقع حدوثها ثم يتطرق البحث إلى الحوادث الملاحية وأنواعها وصور المساس بسلامة البيئة البحرية والمسئولية الدولية عن الحوادث الملاحية من وجهة نظر القانون الدولي والقانون البحري وما ينجم عن الحوادث الملاحية من أضرار تضر بالأمن القومي المصري (السياسي والاقتصادي والبحري والبيئي) ثم ينتهي البحث باستعراض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بعبور السفن لقناة السويس ومسئولية هيئة قناة السويس وجهاز شئون البيئة وهيئة مواني البحر الأحمر عن تأمين السفن العابرة لمجرى القناة بالتنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوعات
٣ - ١	أوراق اعتماد الرسالة
٤	آية افتتاح الرسالة
٥	الإهداء
٦	شكر وتقدير
٨ - ٧	المستخلص
١٣ - ٩	الملخص
١٩ - ١٤	الفهرس
٢١ - ٢٠	فهرس الأشكال
٢٢	مقدمة الدراسة والإطار العام:
٢٣ -	ولاً : ملخص الدراسة
٢٤	
٢٦ - ٢٥	ثانياً: مشكلة الدراسة
٢٧	ثالثاً: تساؤلات الدراسة
٢٩ - ٢٨	رابعاً: أهداف الدراسة
٣٢ - ٣٠	خامساً: أهمية الدراسة:
٣١ - ٣٠	أ - الأهمية النظرية
٣٢ - ٣١	ب الأهمية التطبيقية
٣٣	سادساً: فروض الدراسة
٣٤	سابعاً: منهجية الدراسة:
٣٤	١ - المرحلة النظرية
٣٤	٢ - المرحلة الميدانية
٣٥	الباب الأول: البحر الأحمر
٣٦ -	تمهيد: